

17 May 2018
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم
المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع
الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة
الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه
نيويورك، ١٨-٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨

ورقة عمل مقدمة من إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز

إنشاء برنامج لزمالات الأمم المتحدة يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

- ١ - إن الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز تؤكد من جديد استمرار أهمية برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وصلاحيته وجدواه، بوصفه إطارا عالميا لحشد الإرادة السياسية على الصعيد الدولي من أجل التصدي للتحديات المتعددة الأوجه للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتدعو بقوة إلى تنفيذه المتوازن والفعال والكامل.
- ٢ - وتؤكد حركة عدم الانحياز، مع التسليم بأن الحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ برنامج العمل على الصعيد الوطني وعن منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، أن تحقيق هذا الهدف بفعالية يتوقف على جملة أمور منها القدرات الوطنية لكل دولة، بما في ذلك توافر الموارد المالية المطلوبة والقدرات التقنية والوسائل التكنولوجية.
- ٣ - ومع الاعتراف بأن التقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي الذي يُمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها (الصك الدولي للتعقب)، تشدد حركة عدم الانحياز على أن تنفيذهما المستمر والفعال يتطلب الوقوف على التحديات التي تعترض التنفيذ والتصدي لها، ولا سيما في البلدان النامية.
- ٤ - وتؤكد حركة عدم الانحياز في هذا الصدد أن الافتقار إلى المعارف والخبرات التقنية المطلوبة هو من العقبات الرئيسية أمام تنفيذ البلدان النامية لبرنامج العمل والصك الدولي للتعقب، وبالتالي تدعو إلى اتخاذ تدابير عملية للتغلب على هذا التحدي.



٥ - وفي ضوء هذه الخلفية، وتمشيا مع المقترحات الواردة في ورقات العمل التي قدمتها حركة عدم الانحياز إلى مؤتمرات استعراض برنامج العمل السابقة وإلى الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين، لا تزال الحركة تقترح إنشاء برنامج لزمالات الأمم المتحدة يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، باعتبار ذلك إجراء عمليا لتحسين المعارف والخبرات التقنية للبلدان النامية، التي تلزم لتنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب.

٦ - وبناء على ذلك، فإن الحركة توصي بإدراج التوصية التالية في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الثالث:

في سبيل تحسين المعارف والخبرات التقنية اللازمة لتنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب، ولا سيما في البلدان النامية، يقرر المؤتمر الاستعراضي أن يوصي بأن تعتمد الجمعية العامة قرارا، في دورتها الثالثة والسبعين، يقضي بتكليف مكتب شؤون نزع السلاح بإنشاء برنامج لزمالات الأمم المتحدة يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وينبغي أن يتمثل الهدف الأساسي لبرنامج الزمالات في تعزيز المعارف والخبرات التقنية في المزيد من الدول الأعضاء، وبخاصة البلدان النامية، في المجالات المتصلة بتنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب. ويوجه برنامج الزمالات أساسا للأشخاص المكلفين فعلا بمسؤوليات تتعلق بتنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب أو الذين سيكلفون بذلك قريبا في بلدانهم. وبالتالي، ينبغي أن تمنح الزمالات عادة للمرشحين الذين تسميهم حكوماتهم، ويتوقع أن يكونوا من الأفراد المشاركين في العمل الخاص بالمسائل المتصلة بالتنفيذ التقني لبرنامج العمل والصك الدولي للتعقب أو المعينين لذلك العمل في دولهم. وعند اختيار المرشحين، ينبغي مراعاة التوازن الجغرافي العام والاحتياجات الأكبر للبلدان النامية. وينبغي أن يختار المرشحين فريق يعينه الأمين العام، على أساس المعايير السالفة الذكر. وسيتم اختيار ما يصل إلى ٦٠ زميلاً سنوياً، معظمهم من البلدان النامية، لحضور البرنامج. ولا ينبغي أن تتجاوز الدورات التدريبية مدة ثلاثة أشهر. وينبغي للبرنامج، مع الاعتماد على الخبرات المتاحة من منظومة الأمم المتحدة ومن الدول الأعضاء ومعاهد البحوث ذات الصلة، أن يغطي جميع المجالات التقنية المتعلقة بالتنفيذ الفعال لبرنامج العمل والصك الدولي للتعقب. وينبغي إطلاق برنامج الزمالات في عام ٢٠٢٠ وتمويله من خلال الميزانية العادية للأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، ينبغي لمكتب شؤون نزع السلاح أن يبذل كل ما في وسعه للقيام تدريجياً بتحسين نوعية التدريب وزيادة عدد الحاصلين على الزمالات من خلال جذب المزيد من الموارد المالية وغيرها من المساهمات والمساعدات المقدمة من الدول الأعضاء المهتمة، وعن طريق التوسع في استخدام المعارف والخبرات القائمة في الهيئات والمؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، فضلا عن المؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص المنظمة العالمية للجمارك والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية وغير ذلك من معاهد البحوث ذات الصلة والمجتمع المدني. ويُطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا كل سنتين إلى الجمعية العامة والمؤتمر الاستعراضي أو الاجتماع الذي تعقده الدول كل سنتين بشأن تنفيذ البرنامج.